معوقات هيكلية تعيق طريق النمو الاقتصادي في اليمن

■ خاص / الثورة

أكد تقرير حكومي أنه وعلى الرغم من أن السنوات القليلة الماضية قد شهدت تنفيذ حزمة واسعة من الإصلاحات الوطنية الرامية إلى تحسين جاذبية البيئة الاقتصادية الكلية إلا أن الأداء الاقتصادي الكلي كان متواضعاً ويرجع إلى وجود عدد من المعوقات الهيكلية التي تعيق طريق النمو الاقتصادي في اليمن.

وذكر أن عوامل ومتغيرات طارئة ألت بالاقتصاد خلال السنوات القليلة الماضية وأسهمت في تدني معدلات النمو الاقتصادي واختلال أداء السياسات الاقتصادية الكلية وأهم تلك العوامل والمتغيرات استمرار استخدام وسائل الإنتاج التقليدية في العديد من القطاعات الاقتصادية وبالذات في القطاع الزراعي والسمكي وسيطرة المنشآت الصغيرة على الهيكل الصناعي اليمني ووقوع معظمها في إطار القطاع غير المنظم وبالتالي محدودية قدرة القطاع على تحقيق معدلات نمو عالية.

ولفت إلى ضعف جاذبية البيئة

الاستثمارية نتيجة لمحدودية خدمات البنية التحتية ومشاكل الأراضي والتعقيدات الحكومية في الجوانب الإدارية المرتبطة بالاستثمار والإنتاج وما نجم عنها من تدني معدلات نمو الاستثمارات الوطنية وبالذات تدني معدلات نمو الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي والتي عولت عليها الخطة في تحفيز النمو الاقتصادي و تحريك عملية التنمية، حيث لم يتجاوز معدل نموها ٣,٦٪ خلال عام ٢٠٠٦ وسجلت نمو سالب في عام ٢٠٠٧ بلغ ٧,٨٪.

وأشار إلى تراجع حجم الاستثمارات العامة ، نظراً للتأخر في السحوبات من تعهدات مؤتمر المانحين من المنح والقروض من ناحية ومن ناحية ثانية انخفاض حجم الإيرادات الحكومية من الصادرات النفطية على الرغم من ارتفاع مستوى أسعار النفط في السوق العالمية.

دراسة: أكثر من ٤٠٪ من الشركات لا تستعين بمراقب الحسابات

■ خاص/الثورة

كشفت دراسة علمية أن أكثر من ٤٠٪ من الشركات لا تستعين بمراقب الحسابات ولو جزئيا في التأكيد على المراجعة الداخلية .وأوصت على أن الشركات يجب أن تستفيد من المزايا التي تقدمها مكاتب المراجعة في تحقيق مستوى عال من كفاءة وفاعلية أنظمتها الرقابية الداخلية ، خصوصا.

كما شددت بان تعتمد الشركات والأنشطة التخصصية والمعقدة في الأعمال محددا أساسيا للاستعانة بالمراجع الخارجي ،فعدم اعتماد ذلك يجعل هذه الشركات أقل تركيزا في تأدية أعمالها المعقدة والانشغال في إدارة المراجعة الداخلية.

وأكدت الدراسة إن هناك نموا متزايدا من الشركات في الطلب على خدمات مراجع الحسابات الخارجي من أجل القيام بتأكيدات ، وكذلك القيام بأعمال المراجعة الداخلية.

وأظهرت الدراسة التي أعدها الدكتور منصور الاديمي أستاذ المحاسبة بكلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء أن الشركات والمنشآت التي تستعين بمراقب الحسابات ،سواء استعانة كلية أو جزئية للقيام بالمراجعة الداخلية أو التأكيد عليها ،بلغت ٢٣٥ شركة وبنسبة ٥٨,٨٪ من العينة التي شملتها الدراسة.

وأوضحت أن هناك ١٣٪ من الشركات من أصل ٤٠٠ شركة تستعين كليا بمراقب الحسابات في المراجعة الداخلية .في حين أن ٤٥,٧٥٪ من الشركات تستعين بمراقب الحسابات استعانة جزئية في المراجعة الداخلية.

كما أظهرت الدراسة عدم تأثير لحجم النشاط على درجة الاستعانة بالمراجع الخارجي ،سواء على مستوى بيانات حجم النشاط أو على مستوى أراء مفردات العينة .في حين تم قبول الفرضية الفرعية ٢/٢ والتي تقضي بوجود تأثير لحجم رأس المال على قرار الاستعانة بمراقب الحسابات لتقديم خدمات في المراجعة الداخلية .

وأكدت الدراسة أن ارتفاع تكاليف إنشاء إدارة للمراجعة الداخلية يعتبر حافزا رئيسيا للشركات على الاستعانة بمراقب الحسابات لتقديم خدمات في المراجعة الداخلية.

ولفتت إلى إن الاستعانة بمراقب الحسابات لتقديم خدمات تأكيدية في المراجعة الداخلية قد فتح آفاقا جديدة أمام مراقب الحسابات ،ووسعت من سوق الأعمال في مجال المراجعة .إلا أن استعانة ما يقارب من ٦٠٪ من الشركات بمراقب الحسابات قد يشكل تهديدا على استقلالية المراجع الخارجي . ولذلك فقد أوصت الدراسة بضرورة وضع تشريع ينظم العلاقة – على ضوء المتغيرات الجديدة – بين مراقب الحسابات والشركات من أجل عدم التأثير على الاستقلالية.

كما أوصت بوضع قيود للمراجع الذي يقوم بمراجعة شركة معينة وتقديم خدمات في مجال المراجعة الداخلية ، لأنه لا يصح أن يراجع ما قام بانجازه . وكذا الحضر على مراقب الحسابات من المشاركة في إدارة الشركات التي يقدم لها خدمات في المراجعة الداخلية ، أو في الأعمال الاستشارية لتلك الشركة. بالإضافة إلى فرض الالتزام بالمعايير الدولية الصادرة من الاتحاد الدولي للمراجعين الدوليين ، وكذلك المعايير الصادرة عن الاتحاد الدولي للمراجعين حول الاستقلالية وآداب وسلوك المهنة.

وفي ما يتعلق بالمؤسسات والشركات فقد أوصت الدراسة بان تعزز المنظمات والشركات والمؤسسات من فعالية وكفاءة نظام المراجعين الداخلية لديها .وإعادة النظر في هيكل الأجور المخصصة للعاملين في مراجعة الإدارة الداخلية ،خصوصا وأن مفردات العينة قد أجمعت على أن أجور العاملين منخفضة ولا تعتبر محفزا.

وفيما يتعلق بمكاتب المراجعة أوصت الدراسة بان على المراجعين الخارجيين تطوير مهاراتهم وقدراتهم في تأدية أعمال المراجعة الداخلية ،وإعادة النظر في تأهيل مكاتبهم للقيام بدور أكبر في هذا المجال .وكذا مراعاة المحافظة على الاستقلالية ، ورفض أي أعمال تتعارض مع أو تخل بمبدأ الاستقلالية مهما كانت العوائد مغرية.

كما أوصت بالاهتمام بالمراجعين الداخليين بأنفسهم أولا واهتمام الشركات بهم ثانيا ،وبحيث يعملون على تطوير مهاراتهم وقدراتهم وإعادة تأهيل أنفسهم للاضطلاع بالدور الريادي المناط بالمراجع الداخلي في ضوء المتغيرات الدولية.

إقرار عدد من الإجراءات الكفيلة بحل مشكلة المرتبات والاضرابات في إب

■ ،،إب/ سبأ

ناقش الاجتماع الموسع الذي عقد بمحافظة إب أمس الأول برئاسة أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة أمين علي الورافي وضم المجلس المحلي والمكتب التنفيذي وأعضاء مجلس النواب واللجنة الأمنية عددا من الإجراءات لمعالجة القضايا ذات العلاقة بحالة الإضراب في المكاتب الحكومية وعدم صرف مرتبات ومستحقات الموظفين.

وبعد أن استعرض الاجتماع التقرير المقدم حول طبيعة المشكلة اتخذ عدد من القرارات والحلول بالإضافة إلى عدد من الإجراءات البديلة بما يضمن حل المشكلة وتجاوز الإشكالات الراهنة وبما يؤمن صرف مرتبات ومستحقات الموظفين وفق القوانين النافذة وإنهاء حالة الإضراب وعودة العمل للمكاتب الحكومية.

وأكد الاجتماع على التزام الجميع بالنظام والقانون وعبر عن رفضه لأي أعمال خارجة على القانون.

كما وقف الاجتماع أمام عدد من القضايا ذات العلاقة بحقوق الإنسان وأوصى الجهات الأمنية بالتعاون مع اللجان الزائرة للمحافظة.

وفي الاجتماع أشاد الورافي بالدور الإيجابي لأعضاء السلطة المحلية والتنفيذية في حفظ الأمن والاستقرار مؤكدا على حقوق الموظفين وعدم المساس بها وعدم الزج بهم في أي صراعات داعيا الجميع إلى التعاون في إنهاء حالة الإضراب.

ارتفاع إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية والإسلامية في نهاية ديسمبر ٢٠١١م

■ ،،خاص/الثورة

ارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية والإسلامية في نهاية ديسمبر ٢٠١١م بنسبة ٠,٩ ٪ عما كانت علية في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١١م.

وقالت نشرة التطورات المصرفية أن الودائع ارتفعت إلى ١٣٤٨,٦ مليار ريال في نهاية ديسمبر ٢٠١١م من ١٣٣٧,٣ مليار ريال في نهاية أغسطس ٢٠١١م وبزيادة تقدر ب ١٠,٣ مليار ريال.

وكان تقرير حكومي أكد أن الودائع تمثل المصدر الرئيسي لموارد البنوك إذ تناهز نحو ٨٠,٢ ٪ من جانب الخصوم لمتوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، وقد نمت بمتوسط سنوي ١٦,٦٪.

وتظهر البيانات أن الودائع المصرفية نمت بنحو ٢٣,٥٪ عام ٢٠٠٧ ثم انخفضت إلى ١٧,٣ ٪ عام ٢٠٠٨ ثم إلى ٩٪ عام ٢٠٠٩ ، ومع ذلك فقد ارتفعت القيمة المطلقة للودائع عام ٢٠٠٩ بمقدار ١١٠ مليار ريال لتصل إلى ١٣٤٢,٥ مليار ريال.

سيئون.. التأكيد على إزالة مخالفات البناء لاستحداثات في الشوارع

■ ،،سيئون / سبأ

ناقش اجتماع أمس الأول بسيئون برئاسة وكيل محافظة حضرموت لشئون الوادي والصحراء عمير مبارك عمير مستوى سير تنفيذ مشاريع التحسين بمدينة سيئون .

واستعرض الاجتماع الذي ضم مدراء عموم مديرية سيئون ومؤسسات الكهرباء والمياه والاتصالات ومكتب الأشغال العامة وهيئة الأراضي والتخطيط العمراني وصندوق النظافة تقريرا حول إجراءات استكمال أعمال مشروع توسعة وسفلتة المدخل الشرقي بالمدينة والتصاميم الفنية المعدة من قبل المختصين بمكتب الأشغال العامة بالوادي .

وأكد الاجتماع أهمية التعاون والتنسيق بين كافة المؤسسات الخدمية والمرافق المعنية لتنفيذ حملات الإزالة لأي استحداثات جديدة في الساحات والشوارع الرئيسية والفرعية ومعالجة إشكاليات استكمال إجراءات التوثيق للمباني القائمة وفقا القرارات المتخذة بهذا الخصوص من قبل المجلس المحلي.

كما أكد الاجتماع على ضرورة تسليم المرافق الخدمية في الحديقة العامة وحديقة الوحدة بسيئون بعد إعادة تاهيلها إلى متعهدين بما يكفل تقديم أفضل الخدمات من قبل المشغلين لتلك المرافق الخدمية للمتنزهين .

جمعية خيرية تمول مشاريع صغيرة بتريم

■ ،،سيئون / سبأ

مول برنامج إنجاز لتمويل المشاريع الصغيرة المدرة للدخل الذي تنفذه جمعية السبيل الاجتماعية الخيرية بمنطقة الغرف في مديرية تريم بمحافظة حضرموت ٤٧ مشروعاً مختلفاً حتى نهاية ديسمبر من عام ٢٠١١م بتكلفة بلغت أكثر من ١٠ ملايين ريال .

وأوضح أمين عام الجمعية فايز حميد لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) ان البرنامج منذ انطلاقته في مطلع يناير من عام ٢٠١١م مول مشاريع في مجالات تربية النحل ، والأغنام ، وتاهيل أرض زراعية ، وفتح محلات أقمشة وخضار ومقاهي كمبيوتر ومراكز اتصالات وغيرها من المشاريع الأخرى التي تستهدف توفير فرص عمل للأفراد والقضاء على البطالة .

تدريب ٥٠ امرأة بطرق تنمية المشاريع الصغيرة

■ ،،عدن / سبأ

استفادت ٥٠ إمراة يمنية في محافظة عدن من فعاليات الدورة التدريبية التي اختتمت أمس في مجال تاسيس المشاريع الصغيرة المدرة للدخل .

وكرست الدورة التي استمرت أسبوعين ونظمتها وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية بعدن بالتعاون مع بنك التضامن للمنشآت الصغيرة لتعريف وتدريب المشاركات على الطرق والاساليب المتبعة لتمويل المشاريع والفئات المستفيدة منها من خلال فرص العمل والبحث عن قروض لانعاش تلك المشاريع وتطويرها مثل شراء مكائن الخياطة وفتح محال الكوافير وبيع الحلويات والوجبات السريعة ومحلات الكمبيوتر .

وكانت المشاركات في الدورة قد اطلعن من خلال زيارات ميدانية على عدد من المشاريع الصغيرة المدرة للدخل في عدن والتي تديرها اكثر من ٧١٢ من النساء.

حضر اختتام الدورة رئيس بنك التضامن للمنشآت الصغيرة انتصار الصارطي .